

المحاضرة الرابعة: أدوات التحليل المالي (التحليل بواسطة النسب المالية)

محتويات المحاضرة:

(1) تمهيد.

(2) أنواع النسب المالية.

(3) مقارنة الميزانيات.

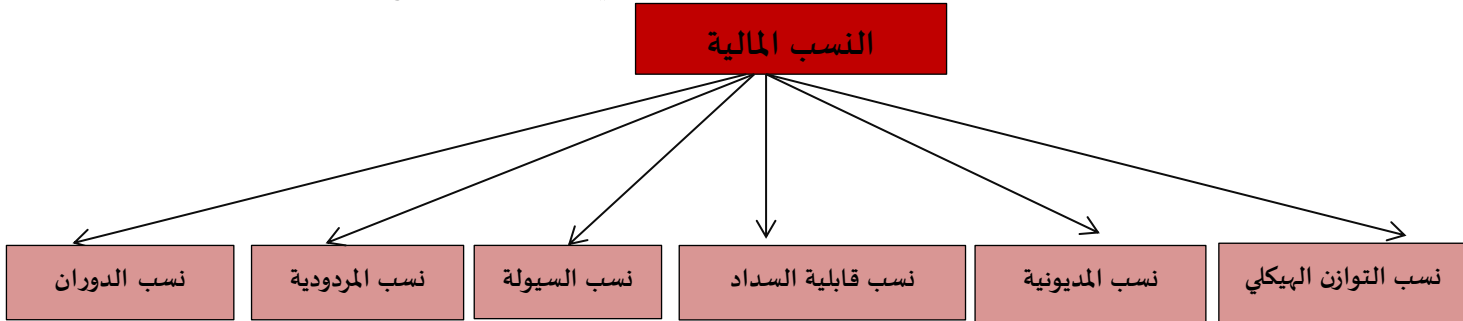
(1) تمهيد:

النسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، وهذه القيم تؤخذ من الميزانية و/أو من جدول تحليل الاستغلال، حيث تمكن المقارنة بين مختلف النسب من إعطاء حكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

يوجد عدد لا نهائي من النسب المالية، إلا أنه ليست جميعها ذات معنى مهم، لذا يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المهمة ويتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق، مع العلم أن النسب المالية المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة وأهداف المحلل المالي.

(2) أنواع النسب المالية:

هناك عدة تقسيمات للنسب المالية المستعملة في التحليل المالي، وذلك حسب أهداف المحللين الماليين وحسب اختلاف توجهاتهم و تصوراتهم للوظيفة المالية في المؤسسة، لذلك سنحاول تقسيم هذه النسب إلى ستة أنواع رئيسية يحتوي كل نوع منها على نسبة أو مجموعة من النسب المالية، ويمكن للشكل التالي أن يوضح أنواع النسب المالية :



الشكل رقم (07): أنواع النسب المالية.

1.2) نسب التوازن الهيكلي:

1.1.2) نسبة التمويل الدائم: انطلاقاً من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة والاستثمارات الثابتة فإنه على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين، وإذا تحقق هذا التساوي فإن النسبة (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة) تتساوى مع الواحد، و هذا يدل على انعدام رأس المال العامل، وحتى تعمل المؤسسة بارتياح وأمان يجب عليها أن تحقق نسبة تمويل دائم أكبر من الواحد.

2.1.2) نسبة التمويل الذاتي: وهي مكملة للنسبة الأولى وتحسب بالعلاقة (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة)، وتعطينا هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون طويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة، وفي حالة ارتفاع هذه النسبة عن الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما ليس مفيداً للمؤسسة نظراً لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.

2.2) نسب المديونية:

1.2.2) نسبة الاستقلالية المالية: من الطبيعي أن الاستقلالية المالية للمؤسسة تتعلق بمديونيتها، إذن ففي هذه النسبة نقوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الديون (الأموال الخاصة / مجموع الديون)، أو بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم (الأموال الخاصة / مجموع الخصوم)، وفيما يخص النسبة الأولى فيجب أن تكون بين 1 و 2، أما النسبة الثانية فلا يجب أن تنخفض عن 0.5 وتعطي نفس المعنى مع النسبة الأولى.

3.2) نسب قابلية التسديد:

1.3.2) نسبة قابلية التسديد: إن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها الوحيد والنهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، وفي هذه النسبة نقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها (مجموع الديون / مجموع الأصول)، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير، ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5.

4.2) نسب السيولة:

1.4.2) نسبة سيولة الأصول: بمقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الأصول نستنتج مدى سيولة أصول المؤسسة وذلك بالنسبة (الأصول المتداولة / مجموع الأصول)، ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 أي أن تكون الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.

2.4.2) نسبة السيولة العامة: وهي تساوي (الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل) وهي تبين الجزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، وإذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة أو خطيرة و عليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة الأجل أو أ رسمالها الخاص، أو بتخفيض ديونها القصيرة وزيادة أموالها المتداولة.

3.4.2) نسبة السيولة الخاصة: وتحسب بالعلاقة (الحقوق / الديون قصيرة الأجل) وهي تقيس مدى تغطية الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق، وحدود هذه النسبة في الحالات العادية بين 0.3 و0.5.

4.4.2) نسبة السيولة الحالية: وهي تساوي (القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل)، وبواسطة هذه النسبة نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل، وحدود هذه النسبة في الحالات العادية تكون محصورة بين 0.2 و 0.3.

5.2) نسب المردودية:

تحتسب مردودية المؤسسة أو العائد من وراء استعمال مجموعة موجوداتها بقيمة النتيجة الصافية، إلا أن هذه القيمة لا تبين لنا العائد الحقيقي إلا بالمقارنة مع الممتلكات أو الأموال المستعملة أي بحسابها بالنسبة المئوية، ومن بين نسب المردودية نجد:

1.5.2) نسبة المردودية الإجمالية: وهي تساوي (رقم الأعمال / الأموال الدائمة) $100 \times$

2.5.2) نسبة المردودية الحالية: وهي تساوي (رقم الأعمال / الأموال الخاصة) $100 \times$.

6.2) نسب الدوران:

تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ممكن لأن كل دورة تؤدي إلى تحقيق فوائد، ومن النسب التي تبين سرعة دوران بعض عناصر الأصول نجد:

1.6.2) مدة دوران الزبائن = $[90 \times (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})] / \text{مبيعات الفصل الأخير}$.

2.6.2) مدة دوران الموردين = $[90 \times (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع})] / \text{مشتريات الفصل الأخير}$.

3) مقارنة الميزانيات:

نقصد بمقارنة الميزانيات المقارنة بين ميزانيات مؤسسة معينة خلال سنتين أو أكثر، أو المقارنة بين ميزانية مؤسستين مختلفتين أو أكثر، إذ تمكن هذه المقارنة من إظهار التغيرات التي تطرأ على الميزانيات خلال سنوات معينة أو الفروقات في حالة مقارنة ميزانيتين مؤسستين مختلفتين، وتتم المقارنة باستعمال أدوات التحليل المالي

بنوعهما: مؤشرات التوازنات المالية والنسب المالية المختلفة، كما يمكننا المقارنة باستعمال ميزان التغيرات.

1.3) المقارنة باستعمال أدوات التحليل المالي:

في هذا النوع من المقارنات نقوم بحساب مختلف مؤشرات التوازن المالي وكذا مختلف النسب المالية، ونقوم بالمقارنة مع التعليق على مختلف الحالات الإيجابية والسلبية ثم إعطاء أحكام عن الحالة المالية لطرفي المقارنة.

2.3) المقارنة باستعمال ميزان التغيرات:

ميزان التغيرات هو جدول بواسطته نستطيع تحديد التغيرات أو الفروقات في قيم عناصر الميزانية أي التغيرات أو الفروقات في الموارد والاستعمالات، والجدول التالي يبين الشكل النموذجي لميزان التغيرات:

التغيرات		الميزانية (2)	الميزانية (01)	عناصر الميزانية
الموارد	الاستعمالات			
زيادة الأصول/نقص الأصول	زيادة الأصول/نقص الخصوم			
الأصول				
-	-	-	-	الأصول الثابتة
-	-	-	-	المخزونات
-	-	-	-	الحقوق
-	-	-	-	المجموع
الخصوم				
-	-	-	-	الأموال الخاصة
-	-	-	-	الديون طويلة الأجل
-	-	-	-	الديون قصيرة الأجل
-	-	-	-	المجموع

الجدول رقم (03): ميزان التغيرات